جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير
الملتقى الدولي الثاني حول :
ما بعد البترول :التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الاورومتوسطية
محور المداخلة
قياس الاداء الاقتصادي العام للدول الاورومتوسطية والبحث في سبل الاقلاع الاقتصادي
عنوان المداخلة

السياسة النفطية النرويجية :بعض الدروس المستفادة لدول جنوب المتوسط النفطية -الجزائر –

Norwegian oil policy: some lessons learned for the oil countries of the southern Mediterranean -Algeria-

د.براينيس عبد القادر -جامعة مستغانم أ.بلهادف رحمة -جامعة مستغانم أ.لاكسي فوزية -جامعة مستغانم

Laksidz31@hotmail.fr Rahmadoctorante@live.com Brainisdz31@yahoo.fr

الملخص :إلى يومنا هذا ،لم تتمكن بعض دول جنوب المتوسط النفطية وبالأخص الجزائر من ادارة مواردها النفطية بالشكل الصحيح وفشلت في التخلص من الاقتصاد الريعي والانتقال الى اقتصاد منتج ،فهي بحاجة الى خارطة طريق لإعادة صياغة سياساتها النفطية لتحقيق ذلك ،ولعل النرويج تعبر نموذجا مثاليا في استغلال الموارد النفطية ،لذا نهدف من خلال هذا البحث الى استعراض النموذج النرويجي بمختلف مراحله وعوامل نجاحه مع استخلاص اهم الدروس المستفادة للجزائر من هذا النموذج.
الكلمات المفتاحية:النفط ،النموذج النرويجي ،دول جنوب المتوسط النفطية ،الجزائر ، الدروس المستفادة.

Résumé : To this day, some oil countries of the southern Mediterranean , especially Algeria, have not been able to properly manage their oil resources and failed to get rid of the rent economy and move to a productive economy. They need a road map to reformulate their oil policies. So we aim through this research to study the Norwegian model in all its stages and its factors of success with Clarifying the most important lessons learned for Algeria from this model.
Mots clés : oil , Norwegian model ,algeria. the oil countries of Southern Mediterranean , lessons learned.

مقدمة

إنَّه النفط ،ذلك المورد الاستراتيجي المتوافر بكميات هائلة في صحاري بعض الدول المتوسطية مما جعلها محط اهتمام الشركات النفطية العالمية ومحل صراع ما بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على منابعه وضمان امداداته

لأطول فترة من الزمن مما جعل هذا المورد تحت طائلة الاستنزاف وبأرخص الاثمان على حد قول الكاتب الاسكتلندي James Buchan : "من يسيطر على النفط يسيطر على أكثر بكثير من النفط" ،وكذلك الباحث السياسي الأمريكي هنري كيسنجر :" سيطروا على النفط وستسيطرون على الأمم" ،فلطالما كان النفط العنصر الحيوي في اقتصاديات الدول المتقدمة (المستهلكة) ومصدر دخل للدول النامية (المنتجة)، فهو السلعة وإن قلنا الوحيدة التي لها ابعاد اقتصادية،اجتماعية ،سياسية ،أمنية ووطنية.

فإذا تحدثنا عن النفط من الجانب الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ،فإنَّ النفط يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري ،فلو ترجمنا ذلك بلغة الأرقام ،فالنفط الجزائري يمثل 1.71% من اجمالي الاحتياطات النفطية العربية المؤكدة سنة 2013م أي بحوالي 12.2 مليار برميل ،كما بلغ الانتاج النفطي خلال سنة 2013م حوالي 1203الف برميل يوميا ،أي ما يفوق 5% من حجم الانتاج العربي ،وبلغت صادرات الجزائر من النفط ما يفوق 3.4% من حجم الصادرات النفطية العربية خلال سنة 2013م وشكل النفط ما يفوق 97% من حجم الصادرات الجزائرية .وشكلت الايرادات النفطية الجزائرية من حجم الايرادات النفطية العربية حوالي 6.4% أي 46761 مليون دولار خلال 2013م وذلك حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي خلال سنة 2014م.

إنَّ الجزائر ورغم امتلاكها لهذه الثروة الهائلة من النفط ،إلا أنَّ ذلك لم ينعكس بالايجاب على اقتصادها ،فهي لا تزال إلى يومنا هذا تعاني من التخلف الاقتصادي ،فالاعتماد على مصدر واحد ووحيد للدخل مع وجود الاختلال الهيكلي في اقتصاداها لدليل على ذلك ،وهذا ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية ،أي أنَّ الدولة رغم توافرها على الموارد الطبيعية إلا أنَّها اخفقت في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود ،وقد أشارت العديد من الدراسات الى ذلك ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد دراسة Alan Gelb(Oil Windfalls: Blessing Or Curse?, 1988)و Auty(1990م)،والتي لاحظت انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي لها وفرة في الموارد الطبيعية ، Phillip.R.Laneو Aaron Tornell (Growth, and the Voracity Effect,1996) فقد اعتبروا أنَّ الدول الغنية بالموارد الطبيعية تكون سياساتها الاقتصادية أكثر ميلا وتوجها نحو الريع على خلاف الدول الفقيرة في الموارد الطبيعية ،وهذا له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

فاعتماد الجزائر على النفط كمصدر وحيد للدخل وعدم ادماجه في الاقتصاد وتكامله مع باقي القطاعات الاقتصادية مع سوء إدارة عوائده من أهم العوامل التي أدت الى الاخفاق الاقتصادي لها .فالجزائر أصبحت اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى في إعادة النظر في سياساتها النفطية والاقتصادية .

ولقد أصبحت النرويج محط اهتمام العديد من الدول النفطية في العالم من أجل التعرف على كيفية تمكنها من التخلص من نقمة النفط وإستغلاله في تحقيق التنمية المستدامة ،فعلى حد قول Michael L. Ross : «نحن لا نمتلك نماذج جيدة من بلدان نامية ومنتجة للنفط عن كيفية إدارة موارد النفط فالكثير من هذه البلدان أهدرت ثرواتها النفطية من خلال المحسوبية والفساد وغالبا ما تستخدمها لبناء الجيوش إنها حقا ميدان بحثي جديد»[1] ،وقد أكد العديد من الخبراء الاقتصاديين خلال اللقاء السنوي الثلاثين لمنتدى التنمية الخليجي والذي تم انعقاده خلال شهر فيفري من سنة 2009م أنَّ النموذج النرويجي نموذج ناجح وأمثل في إستغلال الموارد النفطية مطالبين بذلك الدول العربية النفطية ضرورة اعتماد النموذج النرويجي وإعادة النظر في سياستها النفطية ،ووضع سياسات جديدة ورسمها بالشكل الذي يدعم التنمية المستدامة على مستوى كل دولة [2].

وانطلاقا من ذلك نطرح التساؤل التالي :ماهي الدروس المستفادة لدول جنوب المتوسط النفطية بالأخص الجزائر من النموذج النرويجي؟

حيث نهدف من خلال هذا البحث استعراض النموذج النرويجي بمختلف مراحله وعوامل نجاحه مع استخلاص أهم الدروس المستفادة للجزائر من هذا النموذج وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي بالسرد التاريخي لمختلف مراحل النموذج النرويجي وتحليل مختلف البيانات الاحصائية والاستراتيجيات التي اعتمدتها النرويج.

وقد تطلب معالجة هذا الموضوع الخوض في النقاط التالية :

1/ نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي ؛

2/ استراتيجيات استغلال النفط في النرويج ؛

3/عوامل نجاح النموذج النرويجي ؛

4/ الدروس المستفادة للجزائر من النموذج النرويجي.

أولا:نظرة عامة عن الاقتصاد النرويجي

تعتبر النرويج من الدول المتقدمة التي إستطاعت تحقيق مؤشرات إقتصادية عالية ،حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي ووفقا لبيانات البنك الدولي خلال السنة 2013م ما يفوق 512 مليار دولار محققة بذلك زيادة معتبرة عن السنوات السابقة ،وخلال نفس السنة بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النرويج حوالي 65 ألف دولار ليكون بذلك ثاني أكبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العالم بعد لكسمبورغ ،بعد أن كان في المرتبة الثالثة خلال السنوات الماضية وذلك بناء على بيانات البنك الدولي .فالاقتصاد النرويجي اقتصاد شامل ومتنوع وديناميكي حيث يجمع بين مختلف القطاعات من صناعة ،زراعة وخدمات وغيرها ساهمت جلها في نموه وتطوره ،حيث شكل قطاع الخدمات 53% من الناتج المحلي الاجمالي ليليه قطاع النفط والغاز بنسبة 23% ، الصناعة 9% ،البناء 5% ،الإدارة العامة 5% ،النقل 3% والزراعة 2% وذلك خلال سنة 2010م.[3]

وتولي النرويج إهتماما كبيرا برأس المال البشري أكثر من اهتمامها بالموارد النفطية ،فقد احتلت النرويج المرتبة الأولى عالميا من حيث مؤشر التنمية البشرية وفقا لتقرير سنة 2014م مسجلة بذلك 0.944 نقطة ،وقد تبوأت هذا الترتيب منذ سنة 2001م في إنجاز تنموي غير مسبوق وهذا ليس لكون أنَّ عدد سكان النرويج لا يتعدى ستة مليون نسمة أو أنَّ الاقتصاد النرويجي يرتكز على قاعدة ضخمة من الموارد النفطية وإنما يرجع ذلك إلى المبادرات المستمرة في تحسين إدارة مواردها النفطية مركزة في خططها التنموية على التنمية الصناعية ،التقنية والتعليم وقد كانت نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية تكوين احتياطي نقدي كبير في صندوق النفط النرويجي وتحسين مستوى القدرات البشرية وتكوين قطاع صناعي منتج ومنافس .[4] كما أن لديها أكبر أسطول للشحن في العالم، وهي أول بلد في العالم من حيث تصدير المنتجات والخدمات التكنولوجية لما تحت الماء ،مما ساعدها في إقامة العديد من الصناعات ،كما وضعت مخصصات الشركات الدولية من أجل تدريب اليد العاملة الوطنية،الاستثمار والدعم الكامل في البحوث والتطوير.[5]

ويعتبر قطاع النفط من القطاعات الإستراتجية في الاقتصاد النرويجي ويساهم بشكل كبير في مداخيلها،حيث تبلغ حصة قطاع النفط من الناتج المحلي الاجمالي 25 %،كما تشكل الايرادات النفطية 38% من الايرادات العامة وتبلغ حصة الصادرات النفطية 51% من اجمالي الصادرات النرويجية ،أما في ما يخص الاستثمارات فقد بلغت الاستثمارات النفطية حوالي 24% من إجمالي الاستثمارات[6].وتعتبر النرويج من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم حيث تحتل المرتبة الثامنة على المستوى العالمي من حيث الإنتاج النفطي بعد كل من المملكة العربية السعودية ،روسيا ،الولايات المتحدة الأمريكية ،ايران ،المكسيك ،الصين وكندا بمستوى إنتاج يقدر بـ 2.97 مليون برميل يوميا[7] ،والمرتبة السابعة عالميا من حيث تصدير النفط بعد كل من روسيا ،المملكة العربية السعودية ،الكويت ،نيجيريا ،العراق وإيران بحجم صادرات يقدر بـ 1.8 مليون برميل يومي وذلك خلال سنة 2011م[8] ،ويجدر الاشارة إلى أنَّ النفط النرويجي بلغ ذروته خلال سنة 2002 م بإنتاج يقدر بحوالي 3.3 مليون برميل يومي ليبدأ الإنتاج النفطي في الانخفاض إبتداء من هذه السنة[9]. وقد إحتلت النرويج كذلك المرتبة الأولى عالميا من حيث مؤشر إدارة الموارد (RGI) لمعهد Revenue Watch خلال سنة 2013م بـ 98 نقطة من أصل 100 نقطة مما يؤهلها بأن تكون النموذج المثالي في إدارة الموارد النفطية التي يجب أن يحتذى به .

ثانيا:استراتيجيات استغلال النفط في النرويج

لقد أُستعمل مصطلح "النموذج النرويجي" لأول مرة في السبعينات ،بعد تشكيل مديرية النفط النرويجية (NPD) والتي مهمتها التفرغ للأعمال الادارية والتقنية ،و شركة النفط الوطنية (Statoil) والتي مهمتها القيام بالمهام التجارية

التابعة لحصة الحكومة وعمليات النفط ،أما الوزارة فقد تفرغت للمسائل المتعلقة بالتشريع والسياسة النفطية ومنح الامتيازات للشركات.فهذا الفصل بين المهام الثلاث لقي إهتماما كبيرا على المستوى العالمي.فالنموذج النرويجي بمعنى أوسع يشمل طقما كاملا من السياسات،التشريعات والأساليب الإدارية التي استعملتها النرويج لتحقيق أهدافها في إدارة المصادر النفطية بأوسع معانيها[10].

1. مراحل النموذج النرويجي

يمكن تقسيم النموذج النرويجي إلى أربع فترات رئيسية[11]:

أ. فترة التأسيس (1958-1969م) : إنَّ بداية النفط في النرويج يعود إلى سنة 1958م خلال توقيع إتفاقية جنيف الدولية المتعلقة بمنح حق إستثمار الموارد الطبيعية في المناطق الساحلية ،وخلال سنة 1959م قامت مديرية المسح الجيولوجي بإجراء مسوح مغناطيسية جوية ،حيث إستمرت هذه المسوح إلى غاية سنة 1965م ،إلى أن تم التأكد بالفعل من وجود طبقات رسوبية في الساحل القاري،وقد كانت شركة Phillips Petroleum الأمريكية أول شركة تقدمت بالحصول على ترخيص للقيام بمسح جيوفيزيائي في النرويج سنة 1962م ،وقد تبعتها شركات أخرى مثل شركة Mobil ،شركةAmoco ،شركة B.R.B ،شركة R.I.B ،شركة Esso وشركة Shell خلال الفترة 1963-1964م ،مما دفع السلطات النرويجية إلى إستصدار المراسيم التي من شأنها تنظيم عمليات منح التراخيص سنة 1963م وتشكيل فريق يجمع بين الخبرة القانونية من جهة والتجارب العملية الإدارية من جهة أخرى ،ثم بعد ذلك تشكيل المجلس النرويجي للنفط الذي كانت مهمته تقديم المشورة لوزارة الصناعة .وخلال سنة 1996م تم حفر أول بئر إستكشافي من قبل شركة Esso والذي تم على غراره وضع أول شعبة تتعلق بمتابعة أمور النفط تحت إشراف دائرة المعادن في وزارة الصناعة سميت بشعبة النفط .وقد تم مواصلة عمليات الحفر الاستكشافية إلى غاية الوصول إلى حفر إحدى عشر بئرا .وفي سنة 1968م وبعد التأكد من وجود النفط في النرويج قامت وزارة الصناعة بتوظيف موظفين جدد يمثلون إختصاصات مختلفة كالقانون ،الاقتصاد ،الجيولوجيا وهندسة النفط تقوم بتقييم الاحتياطي المتوقع من هذا الحقل وتحديد الكميات التجارية بالإضافة إلى متابعة دورة التراخيص الثانية التي تم من خلالها تقسيم الساحل القاري إلى 68 رقعة وعرضها على الشركات التي تقدمت للحصول على التراخيص في المرحلة الأولى. ويجدر الإشارة الى أنَّه منذ بداية عمليات النفط كانت النرويج تشجع حاملي التراخيص على إستخدام البضائع النرويجية مادامت أنَّ هذه الأخيرة قادرة على منافسة بضائع الشركات العالمية في الجودة والإلتزام بزمن التسليم والسعر ،وخلال سنة 1969م أُدخلت النرويج هذه القاعدة كمادة أساسية.

ب.فترة النمو (1970-1978م) :منذ سنة 1971م بدأت الاكتشافات النفطية تتوالى في النرويج ،وبعد مدة قصيرة من بداية عمليات النفط في بحر الشمال مع إرتفاع سعر النفط خلال سنة 1973م نتيجة الحظر الذي تم فرضه على النفط ،أصبح لا بد من إيجاد مصادر جديدة للنفط تساهم في تقليل الإعتماد الكلي على الإستيراد من بلدان الأوبك ،حيث شكل ذلك دافعا سياسيا لمساندة التطوير التقني في إتجاه العمليات البحرية بصورة عامة وفي بحر الشمال بصورة خاصة ،وإنَّ من أهم ما نتج عن هذه المساندة إنتقال عمليات الحفر والتنقيب لأول مرة سنة 1974م إلى المياه العميقة في بحر الشمال .كما تم اتخاذ التدابير التالية:

- **بدء تكوين إدارة النفط الحكومية** : خلال سنة 1971م عينت الحكومة لجنة مهمتها دراسة وتقديم إقتراحات تخص تنظيم إداري مناسب لأعمال الوزارة ومن أهم هذه الاقتراحات تأسيس مديرية خاصة بالنفط ، تشكيل شركة وطنية تقوم بالعناية بحصص المشاركة الحكومية في عمليات النفط على أسس تجارية وتشكيل شركة تشغيلية بدلا من الشركة القابضة تمتلكها الحكومة .
- **زيادة المشاركة الوطنية في عمليات النفط**: خلال سنة 1971م ،قررت النرويج السماح لشركة وطنية ثالثة وهي شركة ساغا إضافة الى شركتي ستاتويل ونورسك هايدرو وذلك من أجل دعم الشركات الوطنية وتشجيعها للشركات الدولية ، إلا أنَّ هذه الشركة لم تدم طويلا حيث مرت بالعديد من الصعوبات المالية مما أدى إلى اقتسامها بين الشركتين سابقتي الذكر.

- **الاتفاق الجماعي في البرلمان حول سياسة النفط(الوصايا العشر) :**لقد وضع البرلمان النرويجي مجموعة من المبادئ الأساسية لسياسة النفط سنة 1971م ،وقد سميت هذه المبادئ بالوصايا العشر وتتمثل في ما يلي[12]:

1- يجب ضمان السيطرة الوطنية على إتجاه عمليات النفط في النرويج؛
2- يجب توفير الإحتياجات المحلية للدولة من النفط؛
3- يجب خلق فرص جديدة للاستثمار في النرويج على أساس النفط النرويجي؛
4- يجب حماية البيئة والصناعات المعاصرة من أي تأثير سلبي قد ينتج عن عمليات النفط؛
5- يجب منع حرق الغاز الطبيعي؛
6- يجب تلبية احتياجات النرويج من النفط قبل تصديرها إلى الخارج؛
7- يجب على الدولة أن تقوم بتنسيق كل العمليات المتعلقة بالنفط ؛
8- يجب خلق شركة وطنية حكومية تقوم بمصالح الدولة التجارية في قطاع النفط وتمارس الأعمال التشغيلية في هذا القطاع بالتعاون البناء مع الشركات الوطنية والدولية؛
9- يجب وضع سياسة ملائمة بالنسبة للمناطق غير المفتوحة؛
10- لابد من تعزيز علاقات النرويج الخارجية لشرح النهج النرويجي على المستوى الدولي.

ويجدر الإشارة إلى أنَّ تطوير الحقول النفطية في النرويج لا يتم إلا بالموافقة من طرف البرلمان ،وتتمثل الأسباب من وراء وجوب موافقة البرلمان على تطوير الحقول النفطية في ما يلي[13]:

- ❖ التحكم في إستثمارات الدولة بصفتها شريك مباشر في عمليات النفط حيث تبلغ المشاركة النرويجية نسبة لا تقل عن 51% ؛
- ❖ التأكد من أنَّ الاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير لا تلحق أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة أو الصناعات غير النفطية الأخرى؛
- ❖ التأكد من أنَّ تطوير الحقول يتم بموجب أنظمة البلد فيما يتعلق بنسبة الاستخلاص وشروط الصحة والبيئة والسلامة.

- **الاتفاقيات التقنية وعقود حسن النية** :ولقد إشترطت النرويج عند منح التراخيص سنة 1978م أنَّه على الشركات الدولية المرخص لها في النرويج عليها أن تجري ما لا يقل عن 50% من مهمات بحوث تطوير الحقول داخل النرويج ،إضافة إلى مشاريع حسن النية التي أدخلتها الشركات تلقائيا لإبداء حسن نيتها في تطوير التقنية ،وقد أدت هذه المبادرة إلى إدخال تحسينات باهرة في القدرات التقنية لصناعة النفط النرويجية .

- **دعم إستخدام البضائع والخدمات النرويجية** :خلال سنة 1972م صدر مرسوم ملكي على إستخدام البضائع النرويجية في عمليات النفط ،وقد إرتفعت الحصة المحلية من التجهيزات لعمليات النفط من 28% سنة 1975م إلى 62% سنة 1978م.

ج.فترة التدعيم (1979-1986م) :لقد أثارت إجراءات تحفيز الشركات الوطنية ومنحها تراخيص في مقاطع حيوية إستياء العديد من الشركات العالمية ،حيث طالبت هذه الأخيرة بضرورة وضع سياسات أكثر تحررا في منح التراخيص مرفوقة بعوامل أخرى من أبرزها ضرورة تسديد النرويج ديونها إلى أسواق النقد الدولية ،كل ذلك دفع النرويج إلى تبني النهج التدريجي في منح التراخيص لتغطية تدريجية للنقص الحاصل في إنتاج النفط نتيجة نضوب بعض الآبار.

لقد بدأت تظهر إشارات إنخفاض الاحتياطي النفطي في النرويج منذ سنة 1985م ،كما تضاءل الأمل في المحافظة على المعدل الحالي بعد الفشل في اكتشاف احتياطات جديدة من النفط ، كما أنَّ الانخفاض الهائل في أسعار النفط ما بين سنتي 1985م و1986م وإنخفاض سعر الدولار الأمريكي كلها عوامل أدت الى تدهور ملحوظ في ميزانية الدولة .وقد تضمنت فترة التدعيم مجموعة من الاجراءات الهامة :

- **الاستغلال الأمثل للبنى التحتية :**لمواجهة إرتفاع تكاليف العمليات النفطية برزت الحاجة إلى تحسين إستخدام الطاقات والإمكانات المتاحة في البنى التحتية القائمة كوسيلة لتخفيض تكاليف التشغيل والإنتاج .
- **التشريعات النفطية :**ولقد استفادت النرويج من سياستها المبنية على التأني في عملية إصدار التشريعات النفطية ،وفي سنة 1985م برزت الحاجة إلى توطيد تشريع قانون شامل للنفط يتم من خلاله منح صلاحيات أوضح وأوسع لمديرية النفط النرويجية .

- **الحد من تسرب الكوادر التقنية الحكومية** :حيث بادرت النرويج إلى تطبيق نظام الرواتب بصورة أكثر مرونة .

وفي بداية فترة التدعيم سنة 1979م كان الإحتياطي النفطي يقدر ب 950 مليون متر مكعب وفي نهاية عام 1984ارتفع الإحتياطي النفطي إلى 1400 مليون متر مكعب نتيجة زيادة عدد الاكتشافات خلال هذه الفترة.

د. فترة ما قبل النضج (2000-1987م): تميزت هذه الفترة بانخفاض الايرادات من الضرائب والرسوم في النرويج ،ويعود هذا الانخفاض إلى التراجع في أسعار النفط،حيث بلغ سعر البرميل إلى تسع دولارات خلال سنة 1986م ،مما دفع النرويج إلى تعديل ضرائب النفط بحيث يؤدي ذلك إلى تحسين في الجدوى الاقتصادية لمشاريع تطوير الحقول إضافة إلى السعي إلى تخفيض التكاليف وتطوير التقنيات.

ومن أهم الأزمات التي واجهتها النرويج خلال هذه الفترة إنخفاض معدل نمو الاحتياطي النفطي عن مستويات السنوات السابقة وذلك بسبب أنَّ الاكتشافات الجديدة كانت صغيرة الحجم ،ومن أجل مواجهة مشكلة إنخفاض الاحتياطات النفطية قامت النرويج بتعديل سياسة التراخيص من خلال تخفيض ضريبة التنقيب إضافة إلى خفض أسعار المسوح الزلزالية التي تبيعها مديرية النفط النرويجي من 40% إلى 15% من سعر التكلفة ،وقد وافق البرلمان النرويجي على زيادة مخصصات الاستثمار في تطوير الحقول النفطية من الميزانية العامة إضافة إلى تعزيز إجراءات تخفيض الاستهلاك المحلي من النفط لتعزيز الصادرات وتغطية العجز في الميزانية ،وقد نتج عن هذه الاجراءات إرتفاع ملحوظ في مستويات الإنتاج النفطي خلال سنة 2000م .

- **تعديل قانون النفط 1996م** :كما قامت النرويج كذلك خلال سنة 1996م بإدخال مجموعة من التعديلات على قانون النفط الذي تم إصداره سنة 1985م بما يتناسب مع التطورات الجديدة على المستوى المحلي والعالمي ،وأهم هذه التعديلات ما يلي:

- ❖ توسيع نطاق عمل القانون بحيث يشمل عمليات اليابسة إضافة إلى العمليات البحرية؛
- ❖ تعديل شروط منح الامتيازات والتراخيص؛
- ❖ تبسيط التعليمات الخاصة بإعداد خطط تطوير الحقول وآليات إقرارها من قبل السلطات الحكومية؛
- ❖ تعديل شروط إستخدام البنى التحتية.

- **تحسين طرق الاستخلاص** :ولتعويض تراجع نمو الاحتياطي النفطي بذلت مديرية النفط النرويجية العديد من الجهود في البحث والتطوير إلى أن وصل إلى معدل وسطي يعادل 42% .

2. صندوق التقاعد النرويجي وآليات عمله

لقد مرت النرويج كغيرها من الدول التي تتوافر على الموارد الطبيعية بحقبتين تاريخيتين من سوء إدارة العوائد النفطية،الحقبة الأولى هي حقبة السبعينات حيث كانت أسعار النفط مرتفعة ،وقد قامت النرويج بإنفاق الكثير من الايرادات النفطية ،أما الحقبة الثانية فكانت خلال النصف الأول من الثمانينات حيث أنَّ النمو الاقتصادي كان مدفوعا بالإنفاق الحكومي مما أدى إلى إرتفاع التضخم ومن أجل زيادة تنافسية صادراتها قامت النرويج بتخفيض عملتها ولكن عند تدهور أسعار النفط إلى دون عشر دولارات خلال سنة 1986م كان الاقتصاد النرويجي ضعيفا لمواجهة الصدمة الاقتصادية ،وبالتالي حدثت أزمة مصرفية إستدعت إعادة رسملة و إنقاذ كبرى البنوك في النرويج .[14]

إنَّ ما مرت به النرويج جعلها تعمل على إعادة النظر في سياسة إدارة عوائدها النفطية ،فخلال سنة 1982م كلفت الحكومة النرويجية لجنة مكونة من أهم الخبراء الاقتصاديين بدراسة أثر عمليات النفط على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ،وخلال سنة 1983م قامت اللجنة بتقديم تقرير يضم مجموعة من التوصيات و التي من أهمها ضرورة تأسيس صندوق لعائدات النفط يمثل إحتياطيا يحمي الاقتصاد الوطني من تذبذبات أسعار النفط الحادة .وقد تم تأسيس الصندوق خلال سنة 1990م تحت اسم صندوق العائدات النفطية ،و قال رئيس وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland في شأنها:«لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا فيها عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية،وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنَّكم على يقين من أنَّكم تدركون بأنَّ النفط والغاز هي من المصادر المستنفذة التي لن تبقى للأبد»[15]،وتم تحويل الأموال إليه لأول مرة سنة 1996م ،وقد تم تغير إسم الصندوق

السيادي النرويجي من صندوق العائدات النفطية إلى صندوق المعاشات التقاعدية في جانفي 2006م وهو في الحقيقة ليس صندوق التقاعد لأنَّه لا يستمد دعمه المالي من شركات التقاعد بل من عوائد النفط ،وقد تم تغيير إسم الصندوق مرة أخرى من صندوق المعاشات التقاعدية إلى صندوق النفط ،وذلك في جوان 2011م.[16] ومن أهم المبادئ التي يعتمد عليها صندوق التقاعد النرويجي ما يلي:

- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها؛
- لا يسمح للحكومة سحب أي أموال من الصندوق تزيد عن النقص في ميزانية الدولة ؛
- كقاعدة عامة يجب تحويل جزء من الايرادات النفطية نحو الموازنة العامة بنسبة 4% فقط.

الشكل رقم (01) : علاقة صندوق النفط مع ميزانية الدولة

المصدر: فاروق القاسم ،مرجع سبق ذكره ،ص :405..

وبالنسبة للإشراف والرقابة على الصندوق تتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لصندوق التقاعد ،حيث تُعِد الوزارة سنويا بيانا مفصلا عن عائدات النفط تقدمه للحكومة إلى البرلمان ،هذا وقد عهدت وزارة المالية بمهام الصندوق التشغيلية إلى البنك المركزي النرويجي[17]،وبالإضافة إلى الرقابة الداخلية التي يخضع إليها الصندوق من قبل البنك المركزي ووزارة المالية ،فإنَّ الصندوق يخضع كذلك لرقابة صارمة من قبل البرلمان النرويجي وذلك من خلال التقارير السنوية التي يتم تقديمها للبرلمان من قبل وزارة المالية ،ويعتبر البرلمان الجهة الوحيدة التي لها صلاحية تعديل القواعد المسيرة للصندوق ،كما أنَّه لا يمكن للحكومة التصرف في موارد الصندوق إلا بعد أخذ الموافقة من البرلمان ،وكما أنَّ البنك المركزي ملزم هو الآخر بتقديم تقارير فصلية يتم عرضها للرأي العام عن

طريق ندوات صحفية وفي الموقع الالكتروني للبنك ،مما يضفي المزيد من الشفافية .[18] ومن أهم التعليمات التي وضعتها وزارة المالية للصندوق ما يلي: [19]

- ❖ يجب على الصندوق أن يسعى إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة؛
- ❖ إستثمار أموال الصندوق فقط خارج النرويج أي يمنع إستثمار أموال الصندوق داخل النرويج؛
- ❖ على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان والبيئة؛
- ❖ يجب أن لا تتجاوز نسبة الاستثمارات في الأسهم التجارية 40% من إجمالي الاستثمارات ومن المحتمل أن تزيد هذه النسبة إلى 60% مستقبلا ،حيث تتوزع الاستثمارات ما بين 50% في أمريكا ،35% في أفريقيا و 15% في آسيا و أوسيانيا ،بينما تكون الايداعات الثابتة 60% من إستثمارات الصندوق ويمكن أن تخفض إلى 40% وهي موزعة كالآتي : 60% في أوروبا ،35 % في أمريكا وأفريقيا و5% لآسيا و أوسيانيا .

إلا أنَّه مؤخرا ووفقا للمعلومات المتاحة على الموقع الرسمي للبنك المركزي النرويجي في ما يخص الاستراتيجيات الاستثمارية للصندوق ،فقد أعلن هذا الأخير أنَّ استثمارات أموال الصندوق تتضمن 60% في الأسهم، 35% في السندات و5% في العقارات موزعة على أكثر من 8000 شركة عالمية في أكثر من 82 دولة ،حيث تتوزع هذه الاستثمارات كالآتي : 45% في أوروبا ،35% في أمريكا الشمالية ، 16.5% في آسيا وأوسيانيا و3.5% في بقية العالم.

الشكل رقم (02):آليات إدارة صندوق النفط النرويجي

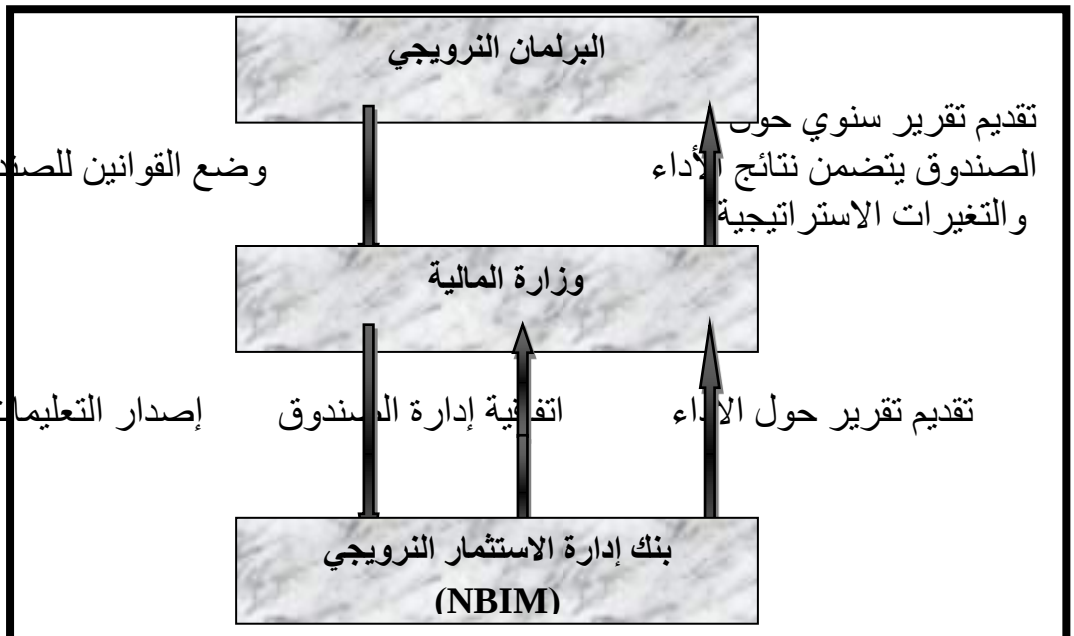

المصدر: Richard Scarborough , op.cit , P :12

لقد إستطاع الصندوق السيادي النرويجي من خلاله إستراتيجياته الناجحة أن يتصدر قائمة صناديق الثروة السيادية في العالم ،حيث بلغ حجم أصوله حوالي 893 بليون دولار خلال سنة 2014م وذلك حسب البيانات التي أصدرها المعهد العالمي لصناديق الثروات السيادية لسنة 2014م ،فضلا عن ذلك فقد حقق الصندوق النرويجي فائضا يقدر بحوالي 562 مليار دولار وذلك خلال سنة 2013م ،ويجدر الاشارة إلى أنَّه حقق ايرادات خلال سنة 2007م جعلته أكبر صندوق في أوروبا ،كما تشير التقديرات إلى أنَّ حجم أمواله يمكن أن يصل إلى ما يفوق 900 مليار دولار بحلول سنة 2017م ،وقد إستطاع الصندوق النرويجي أن يلعب دورا إيجابيا في الاقتصاد النرويجي ،حيث ساهم في تخفيض نسبة البطالة وتحقيق مستويات كفاءة عالية في ما يتعلق بالتحكم بالتكاليف وتعظيم المنافع وتحقيق فعالية عالية

للسياسات والبرامج التي تضمنت الارتقاء بأسلوب الحياة ،البيئة والسلامة وتحقيق الرضى العام لظروف الحياة والتعليم والصحة ،فكما هو معروف فإنَّ النرويج يعتبر حاليا من الدول التي تتميز بمؤشرات إقتصادية عالية ،وبالنسبة للجانب الاجتماعي فهي رائدة في الرفاهية والتماسك الاجتماعي على المستوى الأوروبي والعالمي .كما تمكن الصندوق كذلك من إمتصاص كافة الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية.[20]

ثالثا:.عوامل نجاح النموذج النرويجي

- ❖ وفرة الموارد النفطية في النرويج وتواجدها بنسبة أعلى في البحر ،مما ساعد على توافر المياه اللازمة لعمليات التنقيب والاستكشاف؛
- ❖ سهولة النقل إلى السوق نظرا للموقع الجغرافي للنفط النرويجي ؛
- ❖ إستقرار النظام السياسي النرويجي ووجود نظام ضريبي عادل ؛
- ❖ توفر الدعم المؤسساتي مع التزام النرويج بالمراقبة المستمرة لتصرفات الموظفين وتصحيح أخطائهم ،إضافة إلى حرية الصحافة ومنحها حق الاطلاع على معظم الوثائق الحكومة باستثناء تلك الوثائق التي تتعلق بسلامة وأمن الدولة؛
- ❖ تقييم عروض الشركات المنافسة على أساس عدد ونوعية المسوح الجيوفيزيائية وعدد الآبار المراد حفرها وليس على أساس تقديم السعر المخفض؛
- ❖ تحفيز الشركات الدولية على مشاركة مراكز البحوث الوطنية في أبحاثها ؛
- ❖ وجود قاعدة بيانات سهلت عملية تبادل المعلومات وتنظيم التعاون بين مختلف الأطراف ؛
- ❖ الحرص على أن لا تقل حصة الحكومة في عمليات النفط عن 50% من أجل المحافظة على سيطرة الدولة على القطاع النفطي مع سيادة مبدأ التعاون من أجل الفائدة المشتركة والعمل على إحترام مصالح الشركات النفطية وحفظ حقوقها بما يعود بالمنفعة على مصلحة كافة الأطراف مع المحافظة كذلك على مبدأ التنويع بين الشركات المرخص لها في كافة مراحل الصناعة النفطية من أجل خلق منافسة ما بين الشركات ؛
- ❖ التأني في إصدار التشريعات النفطية وتفادي القوانين المعقدة والطويلة مع الاكتفاء في المرحلة الأولى بإعداد المبادئ الأساسية في إدارة عمليات النفط ،وقد تم إصدار القانون الأول بعد التأكد من الاستيعاب الكافي للسلطات لمتطلبات إدارة العمليات النفطية.

رابعا:الدروس المستفادة للجزائر من النموذج النرويجي

تعتبر الجزائر من الدول المتوسطية النفطية الرئيسية ، بحيث لعب مورد النفط دورا استراتيجيا سواء على مستوى الاقتصاد الداخلي للدولة او على مستوى الاقتصاد الاقليمي للمنطقة ، وبلغة الارقام ، ووفقا للتقرير الاحصائي السنوي الصادر عن الاوابك لسنة 2014م ، ففي سنة 2013م بلغ حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر 12.4 مليار برميل ،حجم الانتاج النفطي 1203 الف بريمل يوميا ،حجم الاستهلاك النفطي 389.5 الف برميل مكافئ نفط ، بينما بلغت صادرات النفط 608 الف برميل يوميا لتصل قيمة الايرادات النفطية 46761 مليون دولار خلال نفس السنة وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي سنة 2014م حين كان سعر البرميل الواحد من النفط يفوق 100دولار للبرميل . الا ان كل هذه المؤشرات النفطية لم يكن لها انعكاسات ايجابية على القطاعات الاقتصادية التي لا زالت الى يومنا هذا قطاعات ضعيفة وهشة ، فلا تزال مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام لا تتجاوز 9.3% ومساهمة القطاع الصناعي 32.9% الجزء الاكبر منه عبارة عن صناعة استخراجية 28.9 اما الصناعة التحويلية فلم تتجاوز نسبة 4% ليتراوح ناتج الخدمات الانتاجية و الاجتماعية ما بين 40000 و38000 مليون دولار على التوالي خلال سنة 2012م اضافة الى تدهور الوضع الاجتماعي من خلال انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة التي فاقت 10% وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة ، التعليم والاسكان وغيرها ، وذلك وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014م والتقرير الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين 2014م . وان تراجع اسعار النفط الى ما دون 60 دولار للبرميل خلال السنوات الاخيرة ادى الى انخفاض الايرادات النفطية مما ادى الى اتباع الجزائر لسياسة انكماشية من حيث حجم الانفاق العام وانخفاض حجم الاستثمار العام ما ادى الى تدهور اكثر للوضع الاقتصادي و الاجتماعي للدولة . وان ما ذكرناه لا يعود الى كون الجزائر دولة احادية

التصدير بامتياز بل راجع و بالدرجة الاولى الى كونها دولت فشلت في تحقيق الاستغلال الامثل لهذا المورد الاستراتيجي من أول خطوة استكشافه الى غاية تحصيل ايراداته وتوظيفها في الاقتصاد .

فالجزائر لا تزال سياساتها النفطية عاجزة عن تحقيق الاستغلال المستدام للنفط بما يخدم اقتصادها بشكل ايجابي ،فكما نعلم لايزال النفط تحت السيطرة الاجنبية من خلال الشركات الاجنبية (حتى وان كانت هناك شركات نفطية وطنية الا انها لا زالت تابعة للشركات الاجنبية وخصوصا من الناحية التقنية و التكنولوجية)،ولا يزال الاقتصاد الجزائري لم يتحرر بعد من النفط وغالبا ما يتم توجيه ايراداته نحو الانفاق العسكري سواء في حالة السلم او الحرب .علاوة عن ذلك ،الاستثمار بكثرة في المشاريع الضخمة غير المدرة للدخل اضافة الى المساعدات الانمائية التي غالبا ما يكون الهدف منها سياسيا وامنيا بحتا وليس هدفا اقتصاديا،ناهيك عن صندوق ضبط الموارد الذي غالبا ما ينتهج سياسة التعميم وعدم الافصاح ما جعل الجزائر تتحصل على تقييم سلبي من قبل معهد رصد العائدات وفقا لمؤشر ادارة الموارد خلال سنة 2013م محتلة بذلك مراتب متأخرة من حيث ترتيب هذا المؤشر .

وعلى العموم ،من أهم الدروس المستفادة للجزائر من التجربة النرويجية نجد مايلي[21]:

❖ إنَّ الأولوية الأولى التي لابد على الجزائر أخذها بعين الاعتبار تشريع قوانين واضحة في قطاع النفط دون أن تكون غامضة أو ناقصة وخاصة في ما يتعلق بجانب إدارة عمليات النفط ،أما في ما يخص التشريعات التفصيلية فلابد من عدم التسرع في وضعها ،إذ لابد من توفر الخبرة والكفاءة اللازمة ومن المستحسن إصدار تعليمات مؤقتة لتجريب محتواها قبل اللجوء إلى تشريعها بصفة دائمة؛

❖ لابد من أن يكون هناك تناسق في القرارات الخاصة بقطاع النفط مع خطط التنمية بحيث يمارس النفط بذلك دورا إيجابيا يخدم كل جوانب التنمية ،وهذا ما غفلت عنه الجزائر حيث كانت مواردها النفطية تحت طائلة الاستنزاف العشوائي ،وإنَّ هذا لا يتحقق إلا من خلال تطوير الاساليب اللازمة لضمان حسن التصرف بالعوائد النفطية من جهة ومن جهة أخرى يضمن اِستخدامها لصالح كل طبقات المجتمع دون تمييز ؛

❖ ضرورة التنويع ما بين الشركات النفطية دون احتكار عمليات النفط لمجموعة معينة من الشركات النفطية ،فالمنافسة البناءة بين الشركات تؤدي إلى تحسين في شروط التراخيص لمصلحة الجزائر وتحسين أداء عمليات النفط بسبب المنافسة مما يؤدي إلى زيادة عدد الاكتشافات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاحتياطات النفطية أضف إلى الخفض من التكلفة؛

❖ محاولة اشراك الصناعات المحلية في عمليات النفط وتشجيعها على تقديم السلع والخدمات لقطاع الطاقة ؛

❖ ضرورة تمسك الشركات النفطية سواء الاجنبية او الوطنية بمقاييس وأهداف عالية في ما يتعلق بالصحة السلامة وحماية البيئة ،فيجب أن يكون للحكومة دور في تحقيق ذلك من خلال تشجيع هذه الشركات ومراقبتها وضمان التزامها بما يحقق ذلك ،كما أنَّ الإشراف الذاتي الذي مارسته النرويج كان له دور كبير ،والذي يتم من خلال تحديد أهداف الصحة ،السلامة وحماية البيئة ومن ثم التأكد من أنَّ الشركات النفطية تلتزم بكافة مسؤولياتها من أجل تحقيق هذه الأهداف ،وتتم عملية المراقبة عن طريق حملات تدقيق دورية من وقت لآخر؛

❖ مازالت الجزائر بالحاجة إلى المزيد من النزاهة والشفافية في إدارة العمليات النفطية ناهيك عن انعدام الدقة والأمانة في جمع وتدقيق العوائد النفطية ،فهي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك؛

❖ وضع خطط مسبقة ورشيدة لاستعمال العوائد قبل تصعيد عمليات النفط وهذا ما لم تقم به الجزائر ،فأغلبية عمليات استغلال العوائد النفطية كانت تتم دون وجود تخطيط استراتيجي مسبق مع عدم فصل عائدات النفط عن الاستهلاك المحلي لتصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بحت ،وهذا ما تجنبته النرويج من خلال الاعتماد على 4% فقط من عائدات النفط في تمويل الميزانية.

خاتمة

تعتبر النرويج من الدول القلة و إن لم نقل الدولة الوحيدة التي استطاعت تحقيق الاستغلال الامثل لمواردها النفطية والتخلص من نقمة الموارد ،فبالإضافة الى مجموعة من العوامل الطبيعية التي ساهمت في نجاح النموذج النرويجي إضافة إلى الموقع الجغرافي وقربه من الدول المستهلكة للنفط فإن السياسة النفطية النرويجية لطالما كانت مبنية على التخطيط الاستراتيجي ،فوضع قوانين صارمة في إدارة النفط والحرص على تنفيذها مع المراقبة المستمرة ،توفير قاعدة بيانات لمختلف عمليات النفط ،الاعتماد الضئيل على الايرادات النفطية في تمويل الاقتصاد، اشراك

الصناعة المحلية في الصناعة النفطية وتعزيز التعاون ما بين الجامعات ومراكز البحوث و الشركات النفطية العالمية كلها استراتيجيات ساهمت في بناء نموذج ناجح .

والجزائر بإمكانها الاستفادة من الاستراتيجيات الناجحة للنموذج النرويجي في تصميم استراتيجيات ملائمة تتناسب وامكانياتها من خلال ما يمكن اعتباره جملة من الاقتراحات لدراساتنا والتي تتمثل في ما يلي :

- **الاستثمار في الموارد البشرية** :تمثل الموارد البشرية الركيزة الاساسية لأي اقتصاد ،كما ان الدول المتقدمة مهما كانت طبيعة اقتصادها وما وصلت اليه من تطور وازدهار فان ذلك راجع وبالدرجة الاولى الى اهتمامها بمواردها البشرية ، وذلك من خلال الرفع من نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة وتوفير مختلف المحفزات التي تساعد الموارد البشرية على المساهمة في الاقتصاد بشكل فعال وزيادة امكانية عطائها .
- **دراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمارات النفطية** : من خلال تحديد الجدوى الاقتصادية للانتاج قبل تقرير حجمه ،حيث يجب أن يكون قرار حجم الانتاج وتحديد حجم الصادرات قرارا لاحقا لدراسة جدوى اوجه الاستخدام المتاحة ومعدل العائد الحقيقي مع الاخذ بعين الاعتبار الفوائد التنموية المصاحبة ومقارنة ذلك بالاحتفاظ بجزء أكبر من الثروة النفطية في باطن الأرض وبرمجة إنتاجها على فترة زمنية أطول مع استثمار العوائد النفطية للنفط الذي تقرر إنتاجه في مشاريع منتجة ومدرة للدخل يستفيد منها الجيل الحاضر ،وتبقى إمكانياتها الإنتاجية متاحة كذلك للأجيال القادمة كتعويض لها عن استنضاب الثروة النفطية. وبذلك تكون الجزائر قللت نوعا ما من الاعتماد على النفط وفتحت المجال لمصادر دخل اخرى وحافظت على استدامة مواردها النفطية [22].
- **ربط قطاع النفط بباقي القطاعات وخصوصا القطاع الصناعي** :من خلال اعتبار النفط عامل انتاج ومصدر تمويل لاقامة القاعدة اللازمة لعملية انتاج مستدامة مع التحكم في مدى الاعتماد على النفط كمصدر للدخل (وهذا ما فعلته النرويج من خلال اعتمادها على 4% فقط من عائدات النفط لتمويل اقتصادها ،وهذا ما يعتبر سر نجاح النرويج في التخلص من لعنة النفط) ، ومع ضرورة انشاء صناعات تمد القطاع النفطي بمختلف المستلزمات التي يحتاجها بمواصفات عالمية ومنافسة عوض استرادها من الخارج بأثمان باهضة .بالإضافة الى ربط قطاع البحث و التطوير بقطاع النفط من اقامة مختلف البحوث والدراسات الخاصة بتطوير تقنيات استغلال النفط العربي في معاهد ومراكز بالدول العربية النفطية من خلالا ما يسمى بعقود حسن النية ،وهذا من شانه ان يلعب دور كبير في الرفع من مستويات البحث و التطوير وخصوصا في ما يتعلق بمجال الطاقة .
- **حسن استغلال العوائد النفطي**: الجزائر اصبحت مطالبة اليوم باعادة النظر في استراتيجيات ادارة صندوق ثروتها السيادية من خلال استثمار اموال الصندوق في مشاريع استثمارية استراتيجية مدرة للدخل ، البحث عن فرص استثمارية جديدة وتوسيع مجال عمله ليشمل الاستثمار في أسواق الدول الناشئة وتزويده بأنظمة للوقاية والانذار المبكر من الأزمات المالية والاقتصادية وإضفاء مزيد من الشفافية والإفصاح عن نشاطات صندوق الثروة السيادية[23]
- **الرفع من معدلات البحث و الابتكار** : لا يزال معدل الانفاق على البحث و التطوير في الجزائر منخفضا لا يزيد عن 1% فالبحث و التطوير يعتبر عاملا مهما لارساء اقتصاد المعرفة لان النمو حاليا لم يعد يتوقف على تعبئة الموارد الطبيعية وما ينتج عنها من موارد مالية فقط وانما على النمو الذكي الذي يعتمد على الابتكار و الابداع المستمر [24].وان اهتمام الجزائر بالبحث و التطوير سيمكنها فعلا من الانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد معرفي منتج . فالجزائر يجب عليها حاليا زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير تدريجيا حتى يصل إلى ما يفوق 3% من الناتج المحلي الاجمالي وتنويع مصادره لتشتمل على كل من القطاع العام والخاص مع زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المصاحب لنقل المعرفة التكنولوجية وتنمية مهارات الباحثين والعاملين في البحث العلمي والتكنولوجي من خلال زيادة التبادلات الأكاديمية والتعاون البحثي مع الدول الأكثر تنافسية [25]

قائمة الهوامش والمراجع

[1]- مارغو اثانس ،**واشنطن تدرس نماذج النرويج ،ألاسكا وتشاد كخيارات لتطبيقها على مداخيل النفط العراقي** ،الشرق الأوسط :جريد العرب الدولية ،العدد 8954 ،04 جوان 2003.

[2]-**مفكرون يطالبون باعتماد النموذج النرويجي لثروة النفط** ،جريدة الوسط ، العدد2353 ، 14 فبراير 2009 .

[3] - Olivia Leskinen and other , **Norway : Oil and Gas Cluster :a story of achieving success through supplier development** , May 2012 , P: 04.

[4]- محمد بن ناصر الجديد ،**دعوة لاستنساخ صندوق عائدات النفط النرويجي** ،جريدة العرب الاقتصادية الدولية ،العدد 5729 ، 14 مارس 2012 ،ص : 10 .

[5]- جون اسفيكياناكيس ،**تغيير المسارات** ،العربية ، 28 نوفمبر 2013 ،ص ص : 01-02 ، على الموقع الالكتروني :http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/0045081a-b125-4cb1-b79b-6cd35cddd852 ،تاريخ الاطلاع : 01-12-2014.بتصرف

[6] - Richard Scarborough , **The measures of the Norwegian government aimed at the effective management of Government Pension Fund** , Norwegian Ministry of Finance , 20 April 2009 , P :04.

[7] - Ole Gunnar Austvik , **The Norwegian Petroleum Experience** , Exploration and exploitation of hydrocarbons in the gulf of St. Lawrence: Coastal Communities Concerns, Forum in the Magdalen Islands, Quebec, Canada April 8-9, 2011, P: 05.

[8] - Lars-Jakob Alveberg & Eldbjorg Vaage Melberg ,**The Norwegian petroleum sectors** , 07 MEDIA , Norway , march 2013 , P : 20.

[9] - Ole Gunnar Austvik , op.cit , P :03.

[10]- فاروق القاسم ،**النموذج النرويجي :إدارة المصادر البترولية** ،المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ،الكويت ، 2010 ،ص ص :15،14.

[11]- عماد مكي ،**مراجعة كتاب النموذج النرويجي :إدارة المصادر البترولية** ،مجلة النفط والتعاون العربي ،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك) ، العدد 133 ،ربيع 2010 ،ص ص :182 - 188. بتصرف

[12]- عدنان الجنابي ،**الدولة الريعية و الدكتاتورية** ،الطبعة الأولى ،معهد دراسات عراقية ،العراق ، 2013 ،ص ص :53-52.

[13]- مرجع سابق ،ص : 53 .

[14]- عبد الله محمد الحسن ،**التقلبات الاقتصادية واسعار النفط (النرويج نموذجا)** ،جريدة العرب الاقتصادية الدولية ،العدد 7724، 04 ديسمبر 2014 ،ص: 13

[15]- غربي هشام ومحمد مداحي ،**في ظل التحديات البيئية :الدول النامية البيئية بين المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية التنموية** ،الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية ،جامعة بشار ،15،14 فيفري 2012 ،ص :13.

[16] - عماد مكي ،مرجع سبق ذكره ،ص :194.بتصرف

[17]- فاروق القاسم ،مرجع سبق ذكره ،ص : 404.

[18]- بوفليح نبيل ، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الشلف (الجزائر) ،العدد 04 ،2010.،ص : 90

[19]- فاروق القاسم ،مرجع سبق ذكره ،ص : 405

[20]- مراد كواشي وفارس طلوش ،**عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط** ،الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الالفية الثالثة بالجزائر ،جامعة المسيلة ، 28-29 أكتوبر 2014، ص : 08.

[21]- فاروق القاسم ،مرجع سبق ذكره ،ص ص: 372-382. بتصرف .

[22]- علي خليفة الكواري ،**نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،لبنان ،1986 ،ص ص :51-52 .بتصرف

[23]-منتدى الأعمال الفلسطينية ،**صناديق الثروة السيادية** ،فلسطين ،جوان 2014 ،ص ص: 12-13.

[24] - عبد المجيد البركة قدي ،**أبعاد مجتمع المعرفة في الوطن العربي** ،ملتقى علمي حول مجتمع المعرفة في الوطن العربي ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،22-24 افريل 2014 ،ص :06.بتصرف

[25] - محمد إبراهيم منصور،مرجع سبق ذكره ص ص :17-21.بتصرف